الإنفاق العسكري الإفريقي.. الدفاع مقابل التنمية

بسمة سعد

باحثة متخصصة في الشأن الإفريقي- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

لا تزال دول إفريقيا جنوب الصحراء تواجه معضلة التوازن بين متطلبات تحقيق معدلات مرتفعة من الأمن والاستقرار، مع انتهاج خطوات متقدمة نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة؛ لذا نجد أن النماذج التنموية والاقتصادية الإفريقية التي تمكنت من تحقيق التوازن في معادلة الأمن والتنمية هي نماذج معدودة مثل رواندا، كما أن هناك بلداناً تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في معادلة الأمن والتنمية؛ لكنها تواجه العديد من العقبات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تُعيقها عن تحقيق مزيدٍ من التقدم في معدلات الأمن

والتنمية مثل جنوب إفريقيا وإثيوبيا، ولاسيما عقب انتشار جائحة كوفيد-١٩، وما أفرزته من تداعياتٍ اقتصادية وأمنية أربكت السياسات الإفريقية على كل المستويات، ووضعتها أمام خيارٍ حتمي؛ يتمثل في ضرورة إعادة ترتيب أوراقها لتتمكن من تجاوز تداعيات الأزمة.

ولقد اختلف النهج الإفريقي في التفاعل مع معادلة الأمن والتنمية، ليتراوح ما بين اتجاه بعض دول جنوب القارة نحو تعزيز الإنفاق العسكري، كسبيل لرفع معدلات تحقيق الأمن والاستقرار والتصدي لما تواجهه من تحديات أمنية وطنية وإقليمية، وآخر انحاز نحو طرح وتعزيز سياسات تنموية من منطلق مواجهة التحديات الأمنية عبر بوابة التنمية، والتخفيف من التداعيات المتعددة لجائحة كورونا.

انطلاقاً مما سبق؛ تهدف هذه الورقة إلى مناقشة عدد من المحاور، وهي: اتجاهات الإنفاق العسكري الإفريقي خلال العام ٢٠٢٠م باعتباره عاماً استثنائياً عقب انتشار الجائحة، وطبيعة الدوافع المحددة لتلك الاتجاهات، والتحديات التي تواجهها دول القارة، والتي تُساهم في تحديد المسارات المستقبلية المحتملة لاتجاهات الإنفاق العسكري الإفريقي.

أولاً: اتجاهات الإنفاق العسكري الإفريقي.. ما بين الزيادة والانخفاض:

تراوحت معدلات الإنفاق العسكري لدول القارة خلال العام ٢٠٢٠م ما بين الزيادة والانخفاض؛ حيث أوضح معهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام، في أحدث تقرير سنوي له صادر في أبريل ٢٠٢١م، تحت عنوان: «اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي ٢٠٢٠»، أن معدل الإنفاق العسكري في القارة الإفريقية بلغ نحو

تنصاع غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء لخيار تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية عبر زيادة معدلات إنفاقها، وهو ما يترتب عليه اتخاذ سياسات متواضعة نحو تعزيز النمو الاقتصادي

٤٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، بزيادة ٥,١٪ عن عام ٢٠١٩م[١] الذي سجلت خلاله القارة معدل إنفاق بلغ ٤١.٢ مليار دولار[٢]، كما أنه الأعلى بنسبة ١١٪ عن العام ٢٠١١م. كما أوضح التقرير أن دول شمال إفريقيا سجلت ارتفاعاً في إنفاقها العسكري في العام ٢٠٢٠م بنسبة ٦,٤٪ بواقع ٢٤,٧ مليار دولار، وهو معدل إنفاق يفوق ما سجلته دول شمال إفريقيا في العام ٢٠١٩م الذي بلغ ٢٣.٥ مليار دولار، ويفوق ما سجلته دول المنطقة من إنفاق عسكري في العام ٢٠١٨م بواقع ٢٢.٣ مليار دولار، وهو ما يُشير للزيادة المطردة في معدل الإنفاق العسكري لدول المنطقة.

وعلى العكس من منطقة شمال إفريقيا؛ تراوح معدل الإنفاق العسكري لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام الثلاثة (٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠م) ما بين الارتفاع والانخفاض؛

(١) TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, 2020, Stockholm International Peace Research Institute, April 2021.

(٢) معهد ستكهولم: «٤١,٢ مليار دولار حجم الإنفاق العسكري في إفريقيا ٢٠١٩»، موقع الأهرام، ٢١ يونيو ٢٠٢٠م. https://gate.ahram.org.eg/News/2430287.aspx

حيث بلغ معدل الإنفاق العسكري لدول إفريقيا جنوب الصحراء في العام ٢٠١٨م نحو ١٨.٦ مليار دولار، ثم سجل انخفاضاً في العام ٢٠١٩م بنسبة ٤,٨٤٪ بواقع ١٧,٧ مليار دولار[١]، ثم عاد وارتفع معدل الإنفاق العسكري لدول المنطقة مرّة أخرى في العام ٢٠٢٠م لتسجل نحو ١٨,٥ مليار دولار بنسبة ٣,٤٪ زيادة عن العام ٢٠١٩م، بل وتُعدّ الزيادة الأولى التي تسجلها إفريقيا جنوب الصحراء منذ العام ٢٠١٤م، والأقل بنسبة ١٣٪ عما سجلته المنطقة في العام ٢٠١١م[٢]؛ وفقاً لتقرير معهد ستكهولم الصادر في أبريل ٢٠٢١م.

ووفقاً لما ورد في تقرير معهد ستكهولم، الصادر في العام ٢٠٢١م، تصدرت دولة جنوب إفريقيا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في معدل الإنفاق العسكري خلال العام ٢٠٢٠م بواقع ٣,٢ مليارات دولار. يليها نيجيريا بواقع ٢,٦ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٩٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٩م، احتلت بموجبها أبوجا المرتبة الخامسة في قائمة البلدان التي حققت أكبر زيادة نسبية في الإنفاق العسكري العالمي خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م (انظر الجدول الآتي).

بينما انخفض الإنفاق العسكري لأنغولا في العام ٢٠٢٠م إلى ٩٩٤ مليون دولار بنسبة ١٢٪، مقارنةً بالعام ٢٠١٩م الذي سجلت خلاله معدل إنفاق بلغ ١,٨١٠ مليار دولار[٣]؛ وذلك بعدما سجلت زيادة في الإنفاق العسكري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م) بنسبة ٥٣٪، أصبحت بموجبها أكبر منفق عسكري في إفريقيا جنوب الصحراء. ثم عادت وسجلت انخفاضاً في العام ٢٠١٤م بنسبة ٧٣٪، إلى أن احتلت في العام ٢٠٢٠م المرتبة الرابعة في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء كأكبر منفق عسكري، كما احتلت في الوقت نفسه المرتبة الثامنة في قائمة البلدان التي سجلت أكبر انخفاض نسبي في معدل الإنفاق العسكري العالمي خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م.

وتأتي أوغندا في المرتبة الخامسة كأكبر منفق عسكري خلال العام ٢٠٢٠م في إفريقيا جنوب الصحراء، بعدما ارتفع إنفاقها العسكري خلال العام ٢٠٢٠م إلى ٩٨٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪[٤]، حصلت بموجبها على المرتبة الأولى في قائمة البلدان التي حققت أكبر زيادة نسبية في الإنفاق العسكري العالمي خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م.

كما حقق عدد من دول إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، ولاسميا دول الساحل الإفريقي، أكبر زيادة في الإنفاق العسكري العالمي خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م؛ حيث احتلت تشاد المرتبة الثالثة في القائمة بواقع معدل إنفاق عسكري بلغ ٣٢٣ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٢٪، وسجلت موريتانيا المرتبة السابعة بواقع ٢٠٠ مليون دولار بنسبة زيادة ٢٣٪، بينما احتلت مالي المرتبة الثامنة بواقع ٥٩٣ مليون دولار بزيادة بلغت ٢٢٪[٥]، واحتلت روندا المرتبة الـ١٤ بواقع ١٤٣ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١٥٪

(١) المرجع السابق.

(٢) TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, OP.CIT.

(٣) معهد ستكهولم: «٤١,٢ مليار دولار حجم الإنفاق العسكري في إفريقيا ٢٠١٩»، موقع الأهرام ، ٢١ يونيو٢٠٢٠م. https://gate.ahram.org.eg/News/2430287.aspx

(٤) Idem.

(٥) SIPRI Fact Sheet April 2021: Trends in world military expenditure, 2020, reliefweb, 26 April 2021. https://reliefweb.int/report/world/sipri-fact-sheet-april-2021-trends-world-military-expenditure-2020

(انظر الجدول الآتي).

جدول: أكبر زيادة وانخفاض نسبي في الإنفاق العسكري العالمي خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠م):

Rank	Country	Spending ($ m.),2020	Increase (%), 2019- 2020	Country	Spending ($ m.),2020	Decrease (%), 2019-20
١	Uganda	٩٨٥	٤٦	Lebanon	٩٢١ ١	-٥٩
٢	Myanmar	(٢ ٤٤٦)	٤١	Bulgaria	٢٤٧ ١	-٤٤
٣	Chad	٣٢٣	٣١	Sudan	٩٣٤	-٣٧
٤	Montenegro	١٠٢	٢٩	Togo	١١٦	-٣٤
٥	Nigeria	٥٦٨ ٢	٢٩	Mozambique	١٥٤	-٢٤
٦	Morocco	٨٣١ ٤	٢٩	Burundi	٦٧,٥	-٢٣
٧	Mauritania	٢٠٠	٢٣	Ethiopia	٤٦١	-١٥
٨	Mali	٥٩٣	٢٢	Angola	٩٩٤	-١٢
٩	Romania	٧٢٧ ٥	٢١	Cameroon	٣٩٣	-١١
١٠	Hungary	٤١٠ ٢	٢٠	Saudi Arabia	٥٧ ٥١٩	-١٠
١١	Azerbaijan	٢٣٨ ٢	١٧	Zambia	٢١٢	-١٠
١٢	El Salvador	٣٧٢	١٧	Bahrain	٤٠٥ ١	-٩,٨
١٣	Afghanistan	٢٨٠	١٦	Kazakhstan	٧٣٣ ١	-٩,٢
١٤	Rwanda	١٤٣	١٥	Niger	٢٤٠	-٩,٠
١٥	Madagascar	٨٧,٤	١٥	Trinidad and Tobago	١٥٧	-٨,٨

Source: TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, 2020, Stockholm International Peace Research Institute, April 2021, P.6.

فـي المقابـل؛ تصـدرت دول إفريقيـا جنوب الصحراء قائمة البلدان التي شـهدت أكبر انخفاض نسـبي في الإنفاق العسـكري العالمي خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م؛ حيث احتلت السودان المرتبة الثالثة بواقع ٩٣٤ مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت -٣٧٪، يليها توجو بواقع ١١٦ مليون دولار بنسـبة انخفاض بلغـت -٣٤٪، وتأتي موزمبيق في المرتبة الخامسـة ١٥٤ مليون دولار بنسـبة انخفاض بلغت -٢٤٪، يليها بوروندي بواقع ٦٧,٥ مليون دولار بنسـبة انخفاض بلغـت -٢٣٪، ثم إثيوبيا في المرتبة السـابعة بواقع ٤٦١ مليون دولار بنسبة انخفاض -١٥٪، تليها أنغولا في المرتبة الثامنة، بينما سـجلت الكاميرون المرتبة التاسـعة بواقع ٣٩٣ مليون دولار بنسـبة انخفاض -١١٪، تليهـا زامبيا بواقع ٢١٢ مليون دولار بنسـبة انخفـاض بلغت -١٠٪، في حين جـاءت النيجر في المرتبة الـ١٤ من أصل ١٥ تصنيف بواقع ٢٤٠ مليون دولار بنسـبة انخفاض بلغت -٩,٠٪ (انظر الجدول السابق).

ثانيـاً: دوافـع الإنـفـاق العسـكري الإفـريـقـي.. مـا بـيـن المـنـظـور الأمـنـي والتنموي:

يكشف انقسـام اتجاهات إنفاق الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال العـام ٢٠٢٠م ما بين الزيادة والانخفـاض عن حزمة مـن الدوافع، تُعـدّ محدداً رئيسـياً لتلك البلدان لتغليب أحد المنظورَيْن الأمني والتنمـوي علـى الآخر فـي إدارة مـا تواجهه من تحديات اقتصادية وسياسـية وأمنيـة متزامنة، في ظل اتسـام عدد من الأقاليم الإفريقية بالاضطراب وعدم الاسـتقرار كمنطقتَي الساحل الإفريقي وشرق إفريقيا، وخاصةً أن انتشـار الجائحة أدى إلى زيادة العبء العسـكري لدول القارة بغـض النظر عما إذا كان إنفاقها العسـكري قد ارتفع أو انخفض في العام ٢٠٢٠م؛ حيث بلغ متوسـط العبء العسكري لإفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا وأوروبا بلغ نحو ١,٨٪[1]، وهو ما يُمكن توضيحه على النحو الآتي:

أ) الدوافع الإفريقية لتخفيض الإنفاق العسكري خلال العام ٢٠٢٠م:

تقف ثلاثة دوافع رئيسية وراء اتجاه عدد من دول جنوب القارة إلى تخفيض إنفاقها العسـكري خلال العام ٢٠٢٠م، وهي:

الدافع الأول: تداعيات كوفيد-١٩ على الاقتصاد الإفريقي:

فعلـى الرغم من أن الإنفاق العسـكري العالمي

(١) TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, 2020, OP.CIT, P.1.

سجل زيادة بنسبة ٢,٦٪ في العام ٢٠٢٠م، الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٤,٤٪، نتيجةً لانتشار جائحة كوفيد-١٩، وبالتالي ارتفاع متوسط العبء العسكري العالمي بنسبة ٢,٤٪ مقارنةً بـ ٢,٢٪ في عام ٢٠١٩م، سجل على إثره عام ٢٠٢٠م أكبر زيادة سنوية في العبء العسكري منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٩م[١]، وهو ما يُمكن إرجاعه إلى صعوبة تغيير اتجاهات الإنفاق العسكري في وقت زمني قصير استجابةً للأزمة، كما أن تأثير الجائحة الفعلي على الإنفاق العسكري سيتضح أثره خلال السنوات القادمة[٢]، إلا أن هناك بعض البلدان اتجهت إلى إعادة تخصيص جزء من إنفاقها العسكري للاستجابة للجائحة[٣]، وهو ما يُمكن أن يُفسّر جزئياً الدافع وراء اتجاه عدد من دول القارة نحو تخفيض إنفاقها العسكري خلال العام ٢٠٢٠م.

فلقد عانت دول القارة عقب انتشار الجائحة من أول ركود اقتصادي لها منذ ٢٥ عاماً في العام ٢٠٢٠م؛ فعلى سبيل المثال: انخفض الناتج المحلي الإجمالي للكاميرون خلال العام ٢٠٢٠م بنسبة ٢,٤٪ مقارنةً بنمو قدره ٣,٧٪ في عام ٢٠١٩م[٤]، كما سجلت زامبيا أول ركود اقتصادي منذ عام ١٩٩٨ خلال عام ٢٠٢٠م بنسبة ١,٢٪، ووصل متوسط معدل التضخم إلى أعلى مستوى له عند ٢٢,٢٪ في فبراير ٢٠٢١م[٥]، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لموزمبيق لأول منذ ٢٨ عام خلال العام ٢٠٢٠م بنسبة ٠,٥٪ بعد نمو بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠١٩م[٦].

كما أضرّت الجائحة بقطاع السياحة الإفريقي، الذي يُعد ثاني أسرع نمو قطاع سياحي في العالم، ويساهم بنسبة ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، ويعمل به نحو ٢٤ مليون شخص[٧]، حيث سجل خلالها الاقتصاد الإفريقي انكماشاً بنسبة ٣٪، ودخل نحو ٤٠ مليون شخص في هوة الفقر[٨]، وارتفع الدين العام الإفريقي من ٥٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م إلى ٥٧,٨٪ في العام ٢٠٢١م، لاسيما أن معظم دول القارة تفرض قاعدة ضريبية منخفضة، وهو ما تعاني على إثره نحو ٦ دول إفريقية من ضائقة دين، ونحو ١١ دولة من ضائقة دين عالية المخاطر وفقاً لأحدث التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي IMF[٩].

---

(١) World military spending rises to almost $2 trillion in 2020, Stockholm International Peace Research Institute, 26 April 2021.
https://www.sipri.org/media/press-release/2021/world-military-spending-rises-almost-2-trillion-2020

(٢) رغم جائحة كورونا.. تجارة السلاح في العالم تواصل ازدهارها، دويتشه فيله، ٢٦ أبريل ٢٠٢١م. https://cutt.us/nHhqk

(٣) World military spending rises to almost $2 trillion in 2020, OP.CIT.

(٤) Cameroon Economic Outlook, African development Bank Group, 2021.
https://www.afdb.org/en/countries-central-africa-cameroon/cameroon-economic-outlook

(٥) The World Bank in Zambia, The World Bank, 23 Septamber 2021.
https://www.worldbank.org/en/country/zambia/overview#1

(٦) Mozambique Economic Outlook, African development Bank Group, 2021.
https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/mozambique/mozambique-economic-outlook

(٧) Jason Burke, 'An economic calamity': Africa faces years of post-Covid instability, the guardian, 13 Aug 2021.
https://www.theguardian.com/world/2021/aug/13/an-economic-calamity-africa-faces-years-of-post-covid-instability

(٨) Marielle Harris, What to Watch in Sub-Saharan Africa in 2021, The Center for Strategic and International Studies, 12 January 2021.
https://www.csis.org/analysis/what-watch-sub-saharan-africa-2021

(٩) Giulia Sofia Sarno, Stepping Up Climate

كمـا تسـببت الجائحة في اضطراب سلاسـل التوريد وتقييـد حركة العمالة الإفريقيـة، وبالتالي انخفاض معدل إنتاج المحاصيـل الزراعية، وارتفاع أسـعار المواد الغذائية، ومن ثم ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي بمسـتوييه المتوسط والشديد ليضم نحو ٦٦,٢٪ من سكان جنوب القارة، سجلت على إثره دول جنوب القارة أعلى معدل انعدام أمن غذائي في عام ٢٠٢٠م[١]، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، فبلغ- على سبيل المثال- متوسط معدل البطالة في أنغولا ٣٠,٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١م[٢].

وبناءً عليه؛ قد يُفسِّـر اتجاه عدد من دول جنوب القارة إلـى تخفيض إنفاقها العسـكري خلال العام ٢٠٢٠م بإعادة تخصيص جزء من إنفاقها العسـكري للاسـتجابة للجائحة وتجاوز الأزمة؛ سـواء باتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحد من انتشار كورونا عبر اتخاذ الاحتياطيـات الصحية اللازمة من توفير كمامات وأسرّة وأدوية من جانب، أو اتخاذ الإجراءات الضروريـة للتخفيف مـن التداعيـات الاقتصادية للجائحة، عبر اتخاذ سياسـات مالية ونقدية وتنفيذ إصلاحات هيكلية للاقتصاد من جانب آخر.

الدافع الثاني: انخفاض أسعار النفط العالمية:

يتمثل ثاني الدوافع، التي قد تُفسِّـر اتجاه بعض دول جنوب القارة نحو تخفيض إنفاقها العسكري، في انخفاض أسـعار النفط العالمية، فبدايةً من مارس ٢٠٢٠م انخفضـت أسـعار النفـط العالمية نتيجة لانتشار جائحة كورونا والاتجاه العالمي نحو الإغلاق الشـامل، حتى سجل النفط أدنى سعر له عند ٩,١٢ دولارات للبرميـل في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م[٣]. ومع اتجاه دول العالـم لتخفيـف عمليات الإغـلاق والتخفيف من التدابير الاحترازية، ومـا فُرض عليها من قيود، تراوحـت أسـعار النفط في ديسـمبر ٢٠٢٠م حول مسـتويات ٥٠ دولاراً للبرميل، وهي أسعار تقل بكثير عن التي تم تسـجيلها في يناير ٢٠٢٠م بواقع ٧٠,٢٥ دولاراً للبرميـل، وبالتالي تأثـرت بعض الاقتصادات الإفريقية التي يعتمد اقتصادها على عائدات تصدير النفـط، كالاقتصاد الأنغولي الـذي يُمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٠٪ من الصادرات[٤].

الدافع الثالث: ترسيخ المسار السياسي الانتقالي عبر بوابة معالجة الأزمة الاقتصادية:

يتمثـل ثالث تلك الدوافع في ترسـيخ المسـار السياسـي الانتقالـي عبـر بوابة معالجـة الأزمة الاقتصاديـة، وهو ما يُمثله بشـكل رئيسـي الحالة السـودانية؛ حيث إنه بعدما نجحت الثورة الشـعبية السـودانية المندلعة في ديسمبر ٢٠١٨م في إسقاط نظام الرئيس السابق عمر البشير، سعى شركاء الحكم الانتقالي السـوداني نحو معالجة الأزمة الاقتصادية التـي تواجههـا البلاد، واكتسـاب الدعـم المالي والاقتصادي الدولي للخرطوم، والعمل على الانخراط الاقتصـادي السـوداني التدريجي فـي الاقتصاد العالمـي، عبر إطلاق برنامج إصلاح اقتصادي بدعم

Action in Sub-Saharan Africa: The Role of G20 and COP26s, Istituto Affari Internazionali, June 2021, P.5.

(١) أهـداف التنمية المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/212/ar/

(٢) Thea Fourie, Employment developments in sub-Saharan Africa during the first-half of 2021, ihsmarkit, 24 August 2021.
https://ihsmarkit.com/research-analysis/employment-developments-ssa-firsthalf-2021.html

(٣) غالب درويش، ٢٠٢٠ عام الاضطراب في أسواق النفط، إندبندنت عربية، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م. https://cutt.us/qOwtT

(٤) The World Bank in Angola, The World Bank, 1Jul 2020.
https://www.worldbank.org/en/country/angola/overview#1

من صندوق النقد الدولي في العام ٢٠٢٠م، شمل رفع الدعم وتحرير سعر الصرف، وتصفية وخصخصة عدد من الشركات المملوكة للحكومة، إلى جانب فرض مزيد من الضرائب[١]. لذا؛ يبدو أن الخرطوم اتجهت نحو تخفيف العبء العسكري وإعادة ضبط الموازنة العامة، لتغليب آليات وسياسات معالجة الأزمة الاقتصادية، والتخفيف من حدة سياسات الإصلاح الاقتصادي على المواطن السوداني، عبر إطلاق عدة برامج اجتماعية، كبرنامجي «ثمرات» و«سلعتي»[٢]، بدلاً من تعظيم الإنفاق العسكري السوداني، لاسيما وأنه حتى مع تخفيض حصة الإنفاق العسكري السوداني، لا يزال الإنفاق العسكري السوداني يُعدّ من أكبر معدلات الإنفاق العسكري في جنوب القارة.

ب) الدوافع الإفريقية لزيادة الإنفاق العسكري:

اتجهت عددٌ من الدول الإفريقية جنوب الصحراء نحو تغليب المنظور الأمني في إدارة التحديات الأمنية، وكذلك السياسية والاقتصادية بما في ذلك انتشار جائحة كورونا، عبر زيادة الإنفاق العسكري، وهو ما لا يعني في الوقت نفسه ضعف وضآلة التداعيات الاقتصادية للجائحة على دولها، أو غيرها من العوامل التي دفعت بعض الدول لتخفيض إنفاقها العسكري، فعلى سبيل المثال: اتجهت نيجيريا نحو زيادة إنفاقها العسكري خلال العام ٢٠٢٠م بنسبة ٢٩٪ بواقع ٢,٦ مليار دولار، مقارنةً بالعام ٢٠١٩م، سجلت بموجبه ثاني أعلى إنفاق عسكري في جنوب القارة؛ على الرغم مما تكبدته أبوجا من خسائر اقتصادية؛ سواء الناجمة عن انخفاض أسعار النفط العالمية لكونه يُمثل أكثر من ٨٠٪ من صادراتها، وثلث ائتمان القطاع المصرفي، ونصف الإيرادات الحكومية[٣]، أو الناجمة عن انتشار كورونا، والتي أدت جميعها إلى دخول ٧ ملايين نيجيري في دائرة الفقر خلال العام ٢٠٢٠م، فضلاً عن احتلال أبوجا المرتبة الثانية في قائمة البدان الأعلى عالمياً في معدل البطالة بنسبة بلغت ٣٣,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٠م[٤]، بعد جنوب إفريقيا التي بلغت نسبة معدل البطالة فيها ٣٤,٤٪ في الربع الثاني من العام ٢٠٢١م[٥]، وانكمش اقتصادها في عام ٢٠٢٠م بنسبة ٧٪، مقارنةً بزيادته بنسبة ٠,٢٪ في عام ٢٠١٩م، سجلت بموجبه أكبر انكماش اقتصادي منذ عام ١٩٢٠م[٦]، ومع ذلك تتصدر الأخيرة دول جنوب القارة في حجم إنفاقها العسكري- كما سلف الإشارة.

وبخلاف أن السنوات القادمة خير كاشف للإنفاق العسكري الفعلي للدول، ومدى تأثر البلدان بالأزمات الصحية والاقتصادية، تقف حزمة من الدوافع المتزامنة وراء تفضيل دول جنوب القارة تعزيز الإنفاق العسكري:

أولها: تنامي النزاعات والصراعات داخل الدولة أو العابرة للحدود:

سواء النزاعات والصراعات الدائرة فيما بين

(١) هل يتجه اقتصاد السودان نحو انهيار جديد وسط التوتر السياسي القائم؟، إندبندنت عربية ، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١م.
https://cutt.us/vzhFI

(٢) رئيس الوزراء السوداني: كُلفة الإصلاح الاقتصادي كانت عالية بسبب التأخير في تطبيق برنامجه، موقع الأهرام، ٢٧ أغسطس ٢٠٢١م.
https://gate.ahram.org.eg/News/2936780.aspx

(٣) The World Bank in Nigeria, The World Bank, 11 October 2021. https://www.worldbank.org/en/country/nigeria/overview#1

(٤) أيمن عزام، نيجيريا تسجل ثاني أعلى معدلات البطالة في العالم، جريدة المال، ١٥ مارس ٢٠٢١م.
https://cutt.us/9iSI7

(٥) «بلومبرج»: معدل البطالة في جنوب إفريقيا أصبح الأعلى بالعالم، موقع الأهرام، ٢٤ أغسطس ٢٠٢١م.
https://gate.ahram.org.eg/News/2924265.aspx

(٦) اقتصاد جنوب إفريقيا ينكمش بأعلى مستوى منذ ١٠٠ عام، جريدة العرب الاقتصادية، ٢٩ مارس ٢٠٢١م.
https://www.aleqt.com/2021/03/09/article_2047156.html

الجماعات المسلحة نفسها، في إطار ما يُسمى بالنزاعات العرقية أو الصراع على الموارد، أو الدائرة بين الحكومات وعدد من الجماعات المسلحة لأهداف سياسية، أو نتيجةً لمعاناة بعض الجماعات العرقية من التهميش السياسي والاقتصادي الناتجين عن ضعف الارتباط بين المركز والأطراف وسوء إدارة توزيع الموارد، مما دفعهم مع الوقت لرفع السلاح للمطالبة والدفاع عن حقوقهم في التمثيل السياسي وتحقيق التنمية، بل ورفع سقف مطالبهم بتحقيق انفصال الإقليم عن الدولة، مثلما هو الحال في أنغولا وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا وتشاد والسودان وجنوب السودان.

ثانيها: تنامي ظاهرة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء:

سواء كان تنامي ظاهرة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء عبر تنامي أفرع التنظيمات الإرهابية المنضوية تحت لواء «تنظيم القاعدة»، كجماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، أو المنضوية تحت لواء «تنظيم داعش» كـ«ولاية داعش في غرب إفريقيا» و«ولاية داعش في وسط إفريقيا» و«ولاية داعش في الصحراء الكبرى» المنتشرة هناك، ولاسيما في منطقة الساحل الإفريقي، فضلاً عن اتجاه التنظيمات الإرهابية نحو التمدد لاكتساب مناطق تمركز جديدة تعوضها عن خسائرها الميدانية في سوريا والعراق، وهو ما ينطبق على تنظيم داعش، ويعوض كذلك التنظيمات الإرهابية عما تكبدته من خسائر بشرية في صفوفها إثر سقوط عدد من القيادات الإرهابية ومقاتليها خلال الأشهر الأخيرة، كمقتل زعيم تنظيم داعش في غرب إفريقيا «مالام باكو» في أكتوبر ٢٠٢١م، عقب أسبوعين من مقتل زعيم التنظيم السابق «أبو مصعب البرناوي»[١]، فضلاً عن مقتل «أبو بكر شيكاو» زعيم جماعة بوكوحرام في يونيو ٢٠٢١م[٢]، ومقتل زعيم القاعدة في بلاد المغرب «عبد الملك دروكدال» في منتصف العام ٢٠٢٠م.

فمن الملاحظ في الآونة الأخيرة: اتجاه النشاط الإرهابي إلى دولتي بنين وكوت ديفوار، مما يعكس رغبة التنظيمات الإرهابية في التوسع نحو خليج غينيا واكتساب مناطق نفوذ على الساحل الجنوبي الغربي الإفريقي، وهو ما يأتي وفقاً للخطط التوسعية لتنظيم القاعدة، بينما في المقابل برز اتجاه تنظيم داعش للتوسع نحو وسط وشرق إفريقيا، وهو ما يعكسه النشاط الإرهابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وشمال موزمبيق تحديداً في مقاطعة كابو ديلجادو[٣]، لاسيما في ظل ما يشهده الدعم الغربي للجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب من تذبذب ينعكس- على سبيل المثال- في انسحاب القوات الأمريكية من الصومال، وإعادة تموضع القوات الفرنسية في منطقة الساحل، وبالتالي التسبب في فراغات أمنية عززت من شوكة التنظيمات الإرهابية، مع الاتجاه الغربي ولاسيما الأمريكي للتعويل على القوات الإفريقية، إلى جانب القوات الأوروبية، في إطار قوة «تاكوبا»، على شغل تلك الفراغات الأمنية[٤].

ولقد أوضح معهد ستكهولم في كتابه السنوي لعام ٢٠٢١م، والذي جاء تحت عنوان: «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي» أن هناك نحو ٢٠ دولةً في إفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي ٤٥ دولةً حول العالم شهدت نزاعات مسلحة وصراعات، بما في

(١) يتوالى حصد الرؤوس.. مقتل الزعيم الجديد لداعش، سكاي نيوز، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢١م. https://cutt.us/jVsCa

(٢) بسمة سعد، دلالات وتداعيات مقتل أبو بكر شيكاو على أمن منطقة الساحل، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٦ يونيو ٢٠٢١م. https://acpss.ahram.org.eg/News/17179.aspx

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن، فراغات أمنية: توسع القاعدة وداعش في إفريقيا، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢١ يونيو ٢٠٢١م. https://acpss.ahram.org.eg/News/17174.aspx

(٤) المرجع السابق.

ذلك التي تأتي في إطار مكافحة الإرهاب خلال العام ٢٠٢٠م، شملت دولاً من شرق القارة ووسطها وغربها، هي: (أنغولا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR)، تشاد، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، إثيوبيا، غينيا، كينيا، مدغشقر، مالي، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان، السودان، أوغندا)[١].

كما أوضح الكتاب: أنه من أصل ٢٠ نزاعاً مسلحاً شهدتها المنطقة هناك ١٨ نزاعاً مسلحاً – باستثناء الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى – سجلت عدد قتلى أكبر خلال العام ٢٠٢٠م مقارنةً بالعام ٢٠١٩م، بواقع زيادة بلغت نحو ٤١٪ من إجمالي عدد قتلى النزاعات في عام ٢٠٢٠م، تصدرت على إثرها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء دول العالم في عدد قتلى النزاعات. كما انقسمت النزاعات المسلحة في المنطقة من حيث الحدة والكثافة إلى ١٠ نزاعات مسلحة منخفضة الحدة، و١٠ نزاعات عالية الكثافة، كالتي شهدتها نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال ومالي وجنوب السودان وبوركينا فاسو وموزمبيق والكاميرون والنيجر.

ثالثها: تنامي نشاط جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

حيث تنشط مختلف أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود في كل أنحاء أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات والأسلحة والاتجار غير المشروع في الموارد غير المتجددة الغنية بها دول جنوب القارة، كالذهب واليورانيوم والفوسفات والذهب، فعلى سبيل المثال: تُصدّر تشاد ما يقارب ٢٠٠ ألف برميل نفط يومياً، وتُعدّ مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا، كما تُصنف النيجر بثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا، وتغطي حوالي ١٢٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي، بينما تتصدر نيجيريا دول القارة في تصدير النفط، بحجم إنتاج يومي يصل إلى ٢٧ مليون برميل واحتياطي يبلغ ٣٦ مليار برميل، وتمثل موريتانيا مخزوناً مهماً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا[٢].

كما تُعدّ إفريقيا جنوب الصحراء مصدراً وسوقاً وبوابة عبور مهمة لشبكات الجريمة على كافة المستويات؛ الوطنية والإقليمية والدولية، لكونها بيئة خصبة لتنامي نشاط أنماط الجريمة كافة؛ وذلك في ظل ما تعانيه دول جنوب القارة من حدود انسيابية تفتقر لآليات فاعلة لضبطها، وضعف القدرات الأمنية والعسكرية الإفريقية، وتصاعد الأزمات السياسية، وتدني الوضع الاقتصادي، وكذلك تنامي الصراعات والنزاعات المسلحة في مختلف أنحاء أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء.

ولقد أوضح مؤشر الجريمة المنظمة الإفريقي لعام ٢٠٢١م أن منطقة شرق إفريقيا سجلت أعلى معدل جريمة بمتوسط قاري يبلغ ٥,٦٦ من أصل ١٠ درجات، ولاسيما في ظل ما تعانيه من اضطرابات سياسية وتحديات أمنية، تليها غرب إفريقيا ٥,٤٧، ووسط إفريقيا ٥,١١، وجنوب إفريقيا ٤,٦٧[٣]. ولقد سجلت كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا أعلى معدل جريمة في العالم وكذلك القارة الإفريقية بواقع ٧,٧٥ و٧,١٥ على التوالي، كما جاءت كل من كينيا وجنوب إفريقيا وموزمبيق في قائمة البلدان العشرة الأولى في معدل الجريمة في

(١) SIPRI Yearbook 2021, Stockholm International Peace Research Institute, 2021, P.10.

(٢) من مكافحة الإرهاب إلى الثروات.. لماذا الاهتمام بدول الساحل؟، سكاي نيوز عربية، ٢١ كتوبر ٢٠٢١م. https://cutt.us/giPc1

(٣) Africa Organied crime index 2021 Evaluation of crime in Covid World, Institute for security studies, 2021, P.32.

إفريقيا بواقع ٦,٩٥ و٦,٦٣ و٦,٥٣ على التوالي[١].

كما أوضح المؤشر أنه على الرغم من القيود المفروضة على الحركة، وعمليات الإغلاق الشاملة المرتبطة بانتشار كوفيد-١٩، تمكنت شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود من الحفاظ على نشاطها، وتكيفت بشكل أفضل مع تداعيات الجائحة مقارنةً بالكيانات العاملة في الاقتصاد المشروع[٢].

كما أوضح المؤشر أن من بين الجرائم العشر[٣] صُنفت جريمة الاتجار بالبشر بالجريمة الأكثر انتشاراً في إفريقيا، بمتوسط قاري يبلغ ٥,٩٣ من أصل ١٠ درجات؛ وهو ما يرجع لارتفاع أعداد النازحين والمهاجرين غير الشرعيين في القارة، نتاجاً لما تشهده مختلف ربوع القارة من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية، يليها الاتجار بالسلاح بواقع ٥,٥٦، وجرائم الموارد غير المتجددة ٥,٤٤.

ونظراً لتمتع القارة بوفرة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ تصدر سوق جرائم الاتجار غير المشروع في الموارد غير المتجددة وجرائم الحيوانات كأول وثاني أبرز الأسواق الإجرامية في إفريقيا بمتوسط قاري يبلغ ٥,٤٤ و ٥,٣٩ على التوالي؛ حيث تنشط التجارة غير المشروعة للذهب والماس وغيرها من الموارد المعدنية الثمينة في عدد من البلدان، منها السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وأنغولا، بينما يتنامى الاتجار في الحيوانات في البلدان التي تتسم بالتنوع البيولوجي مثل موزمبيق وتنزانيا وجنوب إفريقيا[٤].

رابع تلك الدوافع يتمثل في: ترجمة بعض البلدان اتجاه دول الجوار نحو زيادة إنفاقها العسكري بأنه تهديد:

وترى أن ذلك يستوجب في المقابل التجاوب معه عبر زيادة الإنفاق العسكري، وهو ما يأتي بالطبع على حساب المخصصات المحددة للقطاعات الخدمية كالصحة والتعليم.

خامسها: اتجاه عدد من دول جنوب القارة للعب دور أمني إقليمي في دعم دول الجوار في مواجهة التحديات الأمنية:

ويأتي ذلك في إطار ما يُمكن وصفه بـ«الدبلوماسية العسكرية»، وهو ما يعكسه بشكل واضح الدور الرواندي في إفريقيا الوسطى وموزمبيق، ويُفسر احتلال روندا المرتبة الـ١٤ في قائمة البلدان التي سجلت أكبر إنفاق عسكري نسبي في العالم خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠م بنسبة ١٥٪ بواقع ١٤٣ مليون دولار.

ثالثاً: مستقبل الإنفاق العسكري الإفريقي.. تحديات ومسارات:

يرتبط مستقبل الإنفاق العسكري الإفريقي بالسياق الوطني والإقليمي لدول جنوب القارة العاكس لما تواجهه من تحديات، خاصةً عقب ما أضفته جائحة كورونا من تغيرات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الأمني والسياسي للبلدان، بالإضافة إلى ما ستعتمده الحكومات الإفريقية من آليات لمواجهتها، وهو ما يُمكن توضيحه كما يأتي:

أ) تحديات تحقيق التوازن الإفريقي بين المنظور الأمني والتنموي:

هناك حزمة من التحديات التي تحول بين دول جنوب القارة وبين تمكنها من تحقيق التوازن في معادلة الأمن والتنمية، هي كالتالي:

---

(١) Idem.

(٢) Ibid, P.18.

(٣) أوضح مؤشر الجريمة المنظمة الإفريقي لعام ٢٠٢١م أن هناك عشرة أنماط للجريمة، هي: (الاتجار بالبشر، وتهريب البشر، وتجارة السلاح، وتجارة القنب، وتجارة النباتات، وتجارة الحيوانات، وتجارة الموارد غير المتجددة، وتجارة الهيروين، وتجارة الكوكايين، وتجارة العقاقير الاصطناعية).
Africa Organied crime index 2021 Evaluation of - crime in Covid World, OP.CIT, P.10.

(٤) Ibid, P.33.

١- تلقيح سكان إفريقيا من كوفيد-١٩ ومتحوراته:

لم تلحق دول القارة الإفريقية بركب قطار التلقيح ضد كوفيد-١٩ كنظيرتها من الدول المتقدمة، فعلى الرغم من تدشين منظمة الصحة العالمية في ٧ أكتوبر ٢٠٢١ استراتيجية «تحقيق التطعيم العالمي ضد كوفيد-١٩ بحلول منتصف عام ٢٠٢٠م»، تهدف من خلالها تطعيم نسبة ٤٠٪ من سكان كل بلد بحلول نهاية العام ٢٠٢١م، ونسبة ٧٠٪ منهم بحلول منتصف عام ٢٠٢٢م[١]، إلا أنه حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٢١م تلقى أقل من ٨٪ من سكان إفريقيا جرعتين من اللقاح، وأن ٢٠ دولة فقط من أصل ٥٤ دولة في إفريقيا قامت بتطعيم ١٠٪ على الأقل من سكانها، وأن هناك ١٠ دول قامت بتلقيح أقل من ٢٪ من سكانها بشكل كامل[٢].

وبالمقارنة بين دول شمال القارة وجنوبها؛ فقد تم تلقيح بلدان دول شمال إفريقيا بنسبة ٥٠٪، بينما لم تتجاوز نسبة تلقيح دول جنوب القارة الـ ١٪[٣]، مما دفع منظمة الصحة العالمية للإعلان عن أن دول القارة لن تحقق هدف تطعيم ٧٠٪ من سكانها البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة قبل النصف الثاني من عام ٢٠٢٤م[٤].

شكل: نسبة التطعيم بين الدول المتقدمة وإفريقيا جنوب الصحراء وباقي الدول النامية خلال العام ٢٠٢٠م:

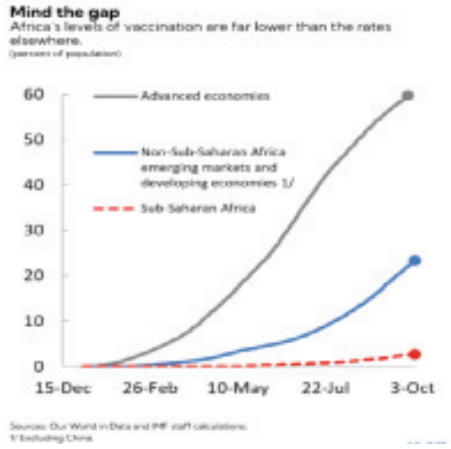

Source: Abebe Aemro Selassie and Habtamu Fuje, Seven Charts that Show Sub-Saharan Africa at a Crucial Point, The international Monetary Bank, 26 October 2021. https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/10/20/na102021-seven-charts-that-show-sub-saharan-africa-at-a-crucial-point.

ويرجع تأخر دول القارة في تلقيح مواطنيها إلى عدة أسباب:

أولها: تراجع إمدادات اللقاح الهندية إلى مبادرة «كوفاكس»، بعدما وقع الاختيار على نيودلهي لإنتاج اللقاحات لصالح مبادرة «كوفاكس» المعنية بتوفير لقاحات للدول الفقيرة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، وذلك عقب تعرضها لموجه حادة من الوباء في مارس ٢٠٢١م، دفعتها نحو إعطاء أولوية لتلقيح

(١) منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة تحدّدان خطوات لبلوغ الغايات العالمية للتطعيم ضد كوفيد، منظمة الصحة العالمية، ٧ أكتوبر ٢٠٢١م.
https://www.who.int/ar/news/item/01-03-1443-who-un-set-out-steps-to-meet-world-covid-vaccination-targets

(٢) الصحة العالمية: إفريقيا لن تحقق هدف تطعيم ٧٠٪ من سكانها قبل ٢٠٢٤، روسيا اليوم، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١م.
https://cutt.us/TSIee

(٣) Developing Countries Need More Financial Aid, Influence in Multilateral Institutions to Overcome Economic Devastation from COVID-19, Speakers Tell General Assembly, United Nations Website, 22 SEPTEMBER 2021.
https://www.un.org/press/en/2021/ga12366.doc.htm

(٤) الصحة العالمية: إفريقيا لن تحقق هدف تطعيم ٧٠٪ من سكانها قبل ٢٠٢٤م، مرجع سبق ذكره.

مواطنيها[١].

ثانيها: قيام الدول المتقدمة بشراء كميات كبيرة من اللقاحات وتخزينها.

ثالثها: هناك العديد من الشركات من منتجي اللقاحات تشترط على الدول إعفاءها من المسؤولية عن أي آثار ضارة قد يُعاني منها الأفراد نتيجة للحقن باللقاح، كما أن الشركات المستعدة لتحمل المسؤولية القانونية لا تُقدم سوى كمية قليلة من اللقاحات، وهو ما يُعدّ تحدياً كبيراً[٢].

رابعها: ضعف أنظمة الرعاية الصحية الإفريقية، خاصةً في ظل عدم توافر الكوادر الطبية اللازمة والمؤهلة للتعامل مع تلك الجائحة، إلى جانب افتقادها للجوانب اللوجستية اللازمة مثل أجهزة التبريد[٣].

خامسها: القيود المفروضة على تصدير اللقاحات، حيث يفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظراً على صادرات بعض اللقاحات ومكوناتها، كما يشدد الاتحاد الأوروبي على شركات الأدوية بأن تفي بوعودها بتوفير اللقاحات لدولها قبل تصديرها إلى باقي دول العالم[٤].

سادسها: ضعف إقبال الأفارقة على برامج التلقيح نتيجةً لمخاوفهم من تداعياتها الصحية، أو التشكيك في جدواها.

بناء على ما سبق؛ يتضح أن المجتمعات الإفريقية أمام مخاطر عدة صحية واقتصادية وسياسية أمنية نتاج تأخر تلقيح مواطنيها.

تتمثل أولى تلك المخاطر في: أن البيئة الإفريقية تُعدّ بيئةً خصبة ومناسبة لظهور تحورات فيروسية جديدة:

تلك التحورات الفيروسية الجديدة قد تكون أشد خطورةً وأسرع انتشاراً من كوفيد-١٩، هذا بخلاف ما تُعانيه دول القارة من خريطة متنوعة من الأوبئة والأمراض كالإيبولا والملاريا، لن تكن دول العالم في منأى عنها، بل على دول العالم أن تكون على استعداد تام لتفادي الاتجاه إلى الإغلاق الجزئي أو الشامل على غرار ما اتخذته من إجراءات خلال العام ٢٠٢٠م، وهو ما يُستدل عليه باكتشاف المتحورة الجديدة لكورونا في جنوب إفريقيا التي أُطلق عليها «أوميكرون» في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢١م[٥]، والتي رفعت عدد المصابين في مستشفيات البلاد إلى ٧ آلاف و٦١٤ مصاباً، ورفعت إجمالي عدد الوفيات إلى ٩٠ ألف و٢٦٢ حالة وفاة حتى ١٦ ديسمبر ٢٠٢١م[٦]، واتجهت على إثرها ٥٦ دولة منذ ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١م إلى فرض تدابير تتعلق بالسفر في مواجهة أوميكرون[٧].

---

(١) تحذير دولي: لقاحات كورونا تنضب لدى أكبر منتج لها في العالم، سكاي نيوز عربية، ١٨ أبريل ٢٠٢١م. https://cutt.us/3pF0M

(٢) وثائق: ملايين اللاجئين قد يحرمون من لقاحات كورونا، روسيا اليوم، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١م. https://cutt.us/uOU9G

(٣) رغم توافر الجرعات.. عقبات كبرى تربك التطعيم في إفريقيا، سكاي نيوز، ١١ ديسمبر٢٠٢١م. https://cutt.us/eRJ7T

(٤) لقاحات «كوفيد» لن تصل إلى الدول الأفقر قبل ٢٠٢٣م، scientific american، ٢٨ يوليو ٢٠٢١م. https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/features/covid-vaccines-will-not-reach-poorest-countries-until-2023

(٥) اكتشاف متحورة جديدة من فيروس كورونا في جنوب إفريقيا، فرانس ٢٤، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢١م. https://cutt.us/OuXr9

(٦) جنوب إفريقيا: تراجع طفيف في الإصابات بكورونا، موقع الأهرام، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١م. https://gate.ahram.org.eg/News/3190216.aspx

(٧) آخر أخبار متحور أوميكرون اليوم.. قيود سفر ودول جديدة تنضم للقائمة، العين الإخبارية، ٢ ديسمبر ٢٠٢١م. https://al-ain.com/article/news-omicron-today-travel-countries

ثاني تلك المخاطر تتمثل في: تردي الأوضاع الاقتصادية في دول القارة إثر انتشار متحورات جديدة لفيروس كورونا:

في حين أن دول القارة لم تتعافَ بعد من تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عما سببته الجائحة في تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية على المستويين الاقتصادي والصحي، وكذلك داخل البلد الواحد، سواء بين الأقاليم الجغرافية، أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثها: تردي الوضع الأمني في إفريقيا، ولاسيما في منطقتي شرق إفريقيا والساحل الإفريقي:

وذلك بعدما تمكنت التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود من توظيف الجائحة لصالح تعزيز نشاطها، كما أن الجائحة تفتح الباب أمام العديد من الحكومات الإفريقية لفرض قيود على قوى المعارضة وعلى الحريات من باب الحد من انتشار الفيروس، مما يُساهم في دخول البلاد في اضطرابات سياسية ذات مخاطر أمنية، وهو ما يجسده الوضع في جنوب إفريقيا إثر ما شهدته البلاد من احتجاجات عنيفة نظمها أنصار الرئيس السابق جاكوب زوما احتجاجاً على سجنه في يوليو ٢٠٢١م، مستغلين الوضع الاقتصادي المتردي الناجم عن الجائحة.

٢- التسوية السياسية للنزاعات المسلحة:

لقد آن الأوان للتخفيف من حدة الأزمات المتزامنة والمتراكمة التي تواجهها الدول الإفريقية عبر اتجاه الحكومات الإفريقية نحو تسوية النزاعات المسلحة المندلعة، سواء على الموارد أو على الأساس العرقي أو الساعية لانتزاع حقها في التنمية والتمثيل السياسي، وذلك عبر الحوار والتفاوض، في محاولة لتحييدها عن أية محاولات لاستقطاب تلك المناطق، ولاسيما الهامشية ومواطنيها، إلى التنظيمات الإرهابية، أو لشبكات الجريمة المنظمة، والعمل على كسب الحكومات الإفريقية حليفاً جديداً لها في ساحة المعركة مع التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

٣- مجابهة الإرهاب والحد من ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة:

من المؤكد أن تكاتف وتكثيف الجهود الوطنية عبر مشاركة كافة القطاعات المجتمعية والاقتصادية في سياسات مكافحة الإرهاب والحد من ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، فضلاً عن تكثيف وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لدعم دول القارة لمجابهة النشاط الإرهابي وشبكات الجريمة المنظمة، يُمثل تحدياً رئيسياً ومحدداً لاتجاهات الإنفاق العسكري الإفريقي، مثلما تُعد مهددات رئيسية لمصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

فلقد أثبتت العديد من الدراسات حجم الترابط العضوي ووحدة مقومات انتعاش النشاطَيْن الإرهابي والإجرامي في إفريقيا، وهو ما ينعكس في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٨٢ لعام ٢٠١٩م؛ حيث تعتمد التنظيمات الإرهابية على النشاط الإجرامي كأحد المصادر لتمويل نشاطها الإرهابي[(١)]، بالإضافة إلى الاستفادة من سُبل التخفي المعتمدة من قِبل جماعات الجريمة المنظمة العابرة عبر الحدود لحركة الأموال والأفراد والموارد.

ب) المسارات المستقبلية المحتملة للإنفاق العسكري الإفريقي:

هناك مسارات محتملة لمستقبل الإنفاق العسكري الإفريقي، مشروطة بمدى تفاعل الحكومات الإفريقية مع التحديات السالف الإشارة إليها، ومحددة كذلك للمسار التنموي لدول القارة، وتكشف كذلك عن انقسام مستقبل الإنفاق العسكري لدول جنوب القارة

(١) أنتونين تيسيرون، عَلاقة الجريمة المنظَّمة بالإرهاب- الساحل الإفريقي نموذجاً، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ٧ ديسمبر ٢٠٢٠م. https://imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles7122020.aspx

وفقاً لمستويات المخاطر الأمنية التي تواجهها، وهي كما يأتي:

١- زيادة الإنفاق العسكري مع تراجع المسار التنموي:

يُعدّ هذا المسار المستقبلي هو المرجح في حالة تفاقم المخاطر الأمنية في دول القارة وتمددها إلى مناطق جغرافية جديدة، وعجز الحكومات الإفريقية عن التوصل لإستراتيجيات وخطط تنموية تُساهم في تجفيف المنابع المعززة لتنامي النشاطَيْن الإجرامي والإرهابي؛ كارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية وتدني مستوى الخدمات، وقمع القوى المعارضة، فضلاً عن عدم حرص الحكومات الإفريقية لطرح إستراتيجيات أمنية وعسكرية مرنة قادرة على الحد من مكافحة التنظيمات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولاسيما أن هناك عدداً من القوى الإقليمية والدولية تتجه لرفع شعار «الحلول الإفريقية» لأزمات القارة.

ووفقاً لهذا المسار؛ من المتوقع أن تتجه عدد من دول جنوب القارة، ولاسيما في منطقتي الساحل الإفريقي وشرق إفريقيا وغرب إفريقيا، لزيادة معدلات إنفاقها العسكري، خاصةً في ظل ما تُعانيه من أزمات سياسية وإنسانية مؤججة لحالة عدم الاستقرار وانخفاض معدلات الأمن، وهو ما يعني في المقابل تقليص المخصصات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تغليب المنظور الأمني وتحييد الآليات غير التقليدية لمواجهة التحديات الأمنية.

٢- مكافحة التحديات الأمنية عبر بوابة التنمية:

قد تتجه عدد من دول القارة وفقاً لهذا المسار لتغليب المنظور التنموي في مجابهة التحديات الأمنية الوطنية والإقليمية عبر توظيف الآليات غير التقليدية كطرح إستراتيجيات ومشاريع تنموية وتأهيلية لفئات المجتمع الإفريقي، تُخفف من حالة السخط الشعبي على الحكومات، وتجفف منابع تعزيز النشاطَيْن الإرهابي والإجرامي، دون التقليل من دور وأهمية الأدوات الأمنية والعسكرية. وهو مسار متوقع لعدد من دول جنوب القارة التي تواجه مستويات متدنية ومتوسطة من المخاطر الأمنية، والواقعة خارج الأُطر الجغرافية الأكثر سخونة في جنوب القارة، كالدول الواقعة في الإقليم الجنوبي لدول جنوب الصحراء، والتي تولي الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا اهتماماً.

٣- الحفاظ على الوضع الرهن:

قد تتجه بعض من دول جنوب القارة للحفاظ على الوضع القائم فيما يتعلق بمعدلات الإنفاق العسكري والمسار التنموي، هو مسار محتمل ولكنه ضعيف؛ نظراً لما تشهده البلدان الإفريقية ومحيطها الجغرافي من ديناميات متسارعة على كل المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية، تفرض عليها اعتماد آليات محددة للتفاعل معها؛ إما عبر تعزيز معدلات الإنفاق العسكري، وإما اعتماد إستراتيجيات تنموية إلى جانب نظيرتها الأمنية والعسكرية تمكنها من تجاوز مخاطر تلك الديناميات.

إجمالاً لما سبق:

تنصاع غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء لخيار تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية عبر زيادة معدلات إنفاقها العسكري في ظل ما تواجهه من ديناميات متسارعة أمنية، وهو ما يترتب عليه اتخاذ سياسات متواضعة نحو تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يعني الحفاظ على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة لتنامي المخاطر الأمنية، بينما في المقابل يُفضل عدد قليل من دول القارة اعتماد المنظور التنموي لمعالجة ما تواجهه من تحديات اقتصادية وكذلك أمنية، والحفاظ على معدلات إنفاق عسكري متواضعة تمكنها من تحقيق أهداف تنموية منشودة ■